مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات 2018، العدد الخامس ص 237- 264

مدى توافر متطلبات التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني (دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية – دير البلح)

محمود محمد صبرة
جامعة الأزهر

أيمن طلب محمد الشيخ عيد(الزاملي)
كلية فلسطين التقنية – دير البلح

تاريخ الاستلام: 2018/02/04م تاريخ الاعتماد: 2017/02/20م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر متطلبات التعليم التقني لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني بالتطبيق على كلية فلسطين التقنية دير البلح، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين الأكاديميين والإداريين في الكلية، واستخدم الباحثان أسلوب العينة الطبقية العشوائية، حيث تم توزيع (60) استبانة استرد منها (56) استبانة صالحة للتحليل، وأظهرت نتائج الدراسة أن متطلبات التعليم التقني المتمثلة في: "سياسات الكلية الداعمة للتعليم التقني "تتوفر بنسبة(65.66%)، بينما تتوافر "جودة مخرجات الكلية" بنسبة (61.82%)، أما "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي" تتوفر بنسبة (59.82%)، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الجهود المبذولة من قبل الكلية لتعزيز التشبيك والشراكات مع مؤسسات التعليم التقني والجامعي والقطاع الخاص في استحداث وتطوير البرامج والتخصصات في الكلية بما يلبي الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ويضمن توفير خريجين مهرة يساهمون في تطوير هذا السوق لتحسين مستوى الإنتاج الفلسطيني، والعمل على اعتماد وتطبيق معايير واضحة لتقييم جودة البرامج الأكاديمية، وفتح برامج وتخصصات نوعية تلبي حاجة سوق العمل تتميز بالمرونة والحداثة.

الكلمات المفتاحية: التعليم التقني، سوق العمل الفلسطيني، كلية فلسطين التقنية

Abstract

The study aimed to examine the status quo of technical education requirements at Technical College of Palestine, which are necessary to serve the needs of the Palestinian labor market, Deir Al-Balah. The study used the descriptive analytical method. The population consisted of all the academic and administrative staff at the college. Random stratified sampling was utilized to select the study sample which consisted of (60) employees.

The results of the study showed that the technical education requirements pertaining to the "College policies supporting technical education" are available with a percentage of (65.66%), those pertaining to the quality of the college outputs were available with a percentage of " (61.82%), and the requirements related to the policies of the Ministry of Education and Higher Education were available with a percentage of (59.82%).

The study recommended that the college should exert more efforts to enhance networking with technical institutions, universities, and the private sector to develop academic programs that meet the real needs of the labor market and to ensure the provision of skilled graduates who are capable of contributing to the

improvement of the labor market. The college has also to adopt clear, flexible, and modern criteria for evaluating the quality of academic programs, opening new programs that serve the needs of the labor market.
Keywords: Technical Education, Palestinian Labor Market, Palestine Technical College

مقدمة:

يمثل التعليم التقني رافداً أساسياً في جهود الدول لزيادة معدلات التنمية، وتخفيض مستوى البطالة، وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها، لذلك نال التعليم التقني اهتماماً متزايداً من الباحثين خلال العقود الأخيرة، لما يمثله من حالة التفوق والتميز الذي تسعى المنظمات لتحقيقه من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، ولا سيما بعد التغييرات المتسارعة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات وسرعة التغير في البيئة المحيطة الذي يؤثر بطبيعة الحال على قوى المنافسة بين المنظمات، لذلك تبذل المنظمات بشكل عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص قصارى جهدها من أجل نشر ثقافة التعليم التقني وتطبيقاته في كافة المجالات، كما أن تنوع واختلاف التحديات التي تواجه المنظمات عالمياً ومحلياً دفع بالمؤسسات التعليمية إلى ضرورة تبنى مفهوم التعليم التقني وتطبيق معاييره في عملياتها من أجل الحصول على أفضل المخرجات، كما أنها تهدف إلى إمداد الطلبة بمؤهلات ومهارات مناسبة تجعلهم قادرين على معايشة غزارة المعلومات وعمليات التغيير المستمرة والتقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا (حمزة، 2012)، وأن تأخذ الإدارة العليا على عاتقها مسؤولية تبنيها وتوفير مستلزماتها المادية والبشرية إذا ما أرادت إرضاء زبائنها وتحسين سمعتها أو مواجهة منافسيها في السوق (ظاهر وآخرون، 2007).

إن نظام التعليم التقني في فلسطين يواجه تحديات ضخمة تتعلق بقدرته على تطوير مصادره البشرية والمادية ومناهجه وأنظمته بما يتناسب والتغييرات الكبيرة الحاصلة في عالمنا المعاصر بما يضمن ارتباط المهارات والمعارف المكونة عند الخريجين بتلك التي سيحتاجون إليها في عالم العمل وفي حياتهم الخاصة، بالإضافة إلى قدرته على استيعاب الأعداد المتنامية من الطلاب ضمن موازنات لا تنمو بنسب تتماشى مع هذا النمو، مما يهدد جودة التعليم المقدم من ناحية، وقدرة النظام على الاستمرار بتوفير فرص تعليمية متكافئة من ناحية أخرى، وتحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كافة الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تُهيئ الطالب لبلوغ المستوي الذي نسعى جميعاً لتحقيقه(راضي، 2007). لذلك باتت الحاجة ملحة إلى توفير تعليم تقني يتسم بالملائمة مع الأبعاد الجديدة للنظم الاقتصادية

الحديثة، حيث يتزايد الطلب على خريجين ذوي كفاءة قادرين على تحديث معلوماتهم بما يتلاءم مع التطور المتسارع في العلوم والتكنولوجيا، فأصبح الاتجاه إلى التعليم التقني حاجة ملحة لدى كل الشعوب وخاصة النامية منها لإحداث طفرة تكنولوجية واقتصادية لديها لتقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

إن تقدم الأمم وتخلفها يقاس بمدى اهتمامها وقدرتها على تحقيق فاعلية التعليم التقني لما يضطلع به من دور مهم في التطوير الشامل لأي مجتمع، ولقد أصبح تطبيق التعليم التقني في فلسطين مطلباً ملحاً لأجل تحقيق هذا الهدف من خلال التفاعل الإيجابي مع متغيرات العصر التكنولوجية والمعلوماتية، ومما لا شك فيه أن الاهتمام بتطبيق وتوفير متطلبات التعليم التقني يزيد من قدرته على تحقيق حصة سوقية ومستوى تنافسي قوى تستطيع من خلاله المؤسسات التعليمية تلبية احتياجات المجتمع المتجددة من الكوادر الفنية والمتخصصة.

ونظراً لأهمية تطوير وتحسين مدخلات العملية التعليمية وعملياتها ومخرجاتها فقد أصبح لزاماً على المؤسسات التعليمية إتباع معايير ومتطلبات التعليم التقني وصولاً ببرامجه إلى تحقيق أهدافها المنشودة من جهة، وتحقيقاً للاستثمار الجيد للإنفاق على التعليم التقني من جهة أخرى.

وقد أهتم المجتمع الفلسطيني بالتعليم التقني على الرغم من ضعف سوق العمل لما عاناه هذا السوق من بطالة كبيرة بسبب الدمار الكبير في البنية التحتية للسوق وخاصة في قطاع غزة بسبب الحروب المتتالية التي شنتها القوات العسكرية الإسرائيلية مما أدى إلى دمار في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الحصار الاقتصادي المفروض منذ عشر سنوات الذي أثر سلباً على سوق العمل الفلسطيني مما يتطلب إيجاد فرص عمل بديلة للوظائف التقليدية التي كانت سائدة.

كل ذلك كان دافعاً لإبراز أهمية دراسة متطلبات التعليم التقني بالتطبيق على كلية فلسطين التقنية دير البلح كنموذج للتعليم التقني في فلسطين حيث من الواضح قلة الدراسات التي اهتمت بالتعليم التقني وعلاقته بتحقيق الفعالية التعليمية حيث يمثل هذا القطاع من التعليم نسبة عالية حيث يهدف إلى تقديم مخرجات ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل والعمل على رفع المكانة التنافسية لتلك المؤسسات. لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى توافر متطلبات التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

ويتفرع منه عدة أسئلة:

1. ما مدى توافر سياسات الكلية الداعمة للتعليم التقني لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟
2. ما مدى توافر جودة مخرجات الكلية لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟
3. ما مدى توافر سياسات وزارة التربية والتعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

أهدف الدراسة:

1. تحديد مدى توافر سياسات الكلية الداعمة للتعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني.
2. تحديد مدى توافر جودة مخرجات الكلية لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني.
3. تحديد مدى توافر سياسات وزارة التربية والتعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

أهمية الدراسة:

1. تسهم نتائج البحث في لفت انتباه القائمين على إدارة الكلية لواقع البرامج الأكاديمية لتكثيف الجهود لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة لتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة.
2. تسهم نتائج البحث في تبصير المسئولين في الكلية بأهمية التشابك والترابط بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل من أجل توفير مخرجات ذات جودة عالية من مؤسسات التعليم التقني، ودورها الفاعل في تحقيق الفاعلية التعليمية للبرامج الأكاديمية بما يؤهلها من توفير خريجين على كفاءة عالية ولديهم المقدرة على المنافسة في السوق المحلي والعربي والدولي.
3. تسهم نتائج البحث في حث المسئولين في وزارة التربية والتعليم العالي على بذل جهود أكبر في الاهتمام بالتعليم التقني وتلبية احتياجاته وربطة باحتياجات سوق العمل.

حدود الدراسة:

يتكون نطاق الدارسة على النحو التالي:

1. الحد الزماني: السنة الدراسية 2018/2017م.
2. الحدود البشرية: العاملين في كلية فلسطين التقنية– دير البلح (الأكاديميين والإداريين).
3. الحدود المكانية: كلية فلسطين التقنية– دير البلح.
4. الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على التعرف على مدى توافر متطلبات التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني (دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية– دير البلح).

مصطلحات الدراسة:

1. **التعليم التقني:** هو " ذلك التعليم الذي يهدف إلى إعداد أطر تقنية تقع بين الأخصائيين (الجامعيين)

2. **التعليم التقني:** هو " ذلك التعليم الذي يهدف إلى إعداد أطر تقنية تقع بين الأخصائيين (الجامعيين) والعمال المهرة في هرم القوى العاملة، ومدة الدراسة فيه من سنتين إلى ثلاث سنوات بعد الثانوية العامة". (الاتحاد العربي للتعليم التقني، 1979: 15)
3. **سوق العمل:** هو عملية التفاعل الديناميكي المستمر بين العرض وبين الطلب في القطاعات المستفيدة من هذه النواتج في مجالات العمل المختلفة وصولاً إلى حالة التوازن بين العرض والطلب. (عمارة، 2012: ص7).
4. **كلية فلسطين التقنية:** كلية جامعية تتبع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني نشأت عام 1992 تسعى لتقديم برامج تقنية وأكاديمية متميزة تساهم في إعداد مخرجات وطنية مؤهلة، وتوظف تكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير لخدمة المجتمع وبنائه .(دليل كلية فلسطين التقنية– دير البلح، 2016م:2-3).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعتها وأهدافها.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (أبو شمالة، 2017) هدفت الدراسة إلى تحديد مدى توفر جودة الخدمات التعليمية والطلابية في كلية فلسطين التقنية– دير البلح من وجهة نظر الطلبة، وعلاقتها ببعض المتغيرات، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن مدى توافر جودة الخدمات التعليمية والطلابية في كلية فلسطين التقنية–دير البلح من وجهة نظر الطلبة جاء بوزن نسبي (64.838%) وهو بدرجة متوسطة، وكان مدى توافر جودة الخدمات التعليمة (65.239%) وجودة الخدمات الطلابية (64.437%)، وأوصت الدراسة بأهمية توافر جودة الخدمات التعليمية الطلابية، وتعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف، وتفعيل التعاون والشراكة بين الكليات التقنية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والقطاع العام، والخاص، لتحسين وتطوير المناخ التنظيمي والبيئة الإبداعية والابتكارية والاستدامة والتنافسية والجودة.

1. **دراسة (المولى،2012)**هدفت الدراسة إلى إظهار دور التعليم المهني والتقني في العراق في تأهيل الطلبة وإعدادهم إعداداً يؤهلهم لمواجهة متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية ليحصلوا على فرصة عمل، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أسلوب دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى تدني دور سوق العمل المتمثل بالقطاع الخاص في خلق فرصة عمل جديدة بسبب عدم المواءمة

بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني ومتطلبات سوق العمل، وأوصت الدراسة بالتخطيط المسبق والتنبؤ بأوضاع واحتياجات سوق العمل.

2. **دراسة (محمود، 2012)**هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي يلعبه التعليم التقني من خلال مخرجاته في خدمة المجتمعات العربية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوعها، وتوصلت الدراسة إلى أن التآلف مع جو العمل فنياً وإدارياً وتربوياً يجعل الخريج أكثر تأهيلاً ويمكن أن يساهم بالعمل الإنتاجي حال تخرجه، وأوصت الدراسة بضرورة توسع الكليات والمعاهد التقنية في الأعمال الإنتاجية، وذلك لاستغلال طاقات الطلبة والعاملين والمكائن بشكل أكثر فاعلية.
3. **دراسة (أحمد، 2013)**هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي التقني لمتطلبات سوق العمل في مدينة درنة الليبية، وتناسب تخصصاتها لاحتياجات سوق العمل، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن خطط التعليم التقني باختيار التخصصات لا يتوافق مع احتياجات السوق، وأوصت الدراسة بالنظر إلى احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات، وفتح تخصصات جديدة، والتنسيق مع الكليات التقنية لتحديد التخصصات المناسبة.
4. **دراسة (سكر، 2012)** هدفت الدراسة إلى إظهار مدى مساهمة التدريب المهني في سوق العمل في قطاع غزة لمناسبة مخرجاته ومستوى التأهيل لمتطلبات سوق العمل، والعوامل المؤثرة على فرص حصول الخريج على عمل، واستخدمت الدراسة الأساليب الكمية للحصول على المعلومات والتفاصيل المختلفة عن الخريجين، وتوصلت الدراسة إلى أن الخريجين من التخصصات التقنية الحديثة فرصهم في العمل أكبر من غيرهم، وان التدريب المقدم من الجهات الحكومية الرسمية يتلاءم بشكل محدود مع متطلبات سوق العمل، وأوصت الدراسة بالاهتمام بكفاءة الهيئات التدريبية في الجامعات والمعاهد والمراكز المختلفة، وإنشاء شراكات مجتمعية لتحديد الأولويات التنموية بالنسبة لقطاع التدريب المهني وسوق العمل.
5. **دارسة (عمارة، 2012)** هدفت الدراسة إلى تحليل واقع العلاقة بين التعليم التقني وسوق العمل بمصر، وتشخيص مشكلاته لتوضيح مظاهر الخلل في العلاقة بين التعليم التقني وسوق العمل وإبراز الجهود المصرية والنماذج التطبيقية لتقوية الروابط بينهم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاهتمام بأن تكون مخرجات البرامج التعليمية من حيث المعارف ومهارات الخريجين متوافقة مع احتياجات سوق العمل، وربط عمليات التدريب بالتوظيف بإيجاد مسارات تدريبية

وتعليمية مشتركة بين مؤسسات التعليم التقني ومؤسسات القطاع الخاص، وأوصت الدراسة بوضع نظام يكفل التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم التقني ومؤسسات سوق العمل وإعادة النظر بشكل جذري في مناهج التعليم التقني وخطة الدراسة لتواكب متغيرات العصر.

6. دراسة (الريمي، 2011) هدفت الدراسة إلى توضيح دور التعليم في بناء اقتصاد اليوم القائم على المعرفة وتحليل العلاقة الحالية بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، ودور كليات المجتمع في تأهيل مخرجات التعليم العالي وتوضيح المردود الاقتصادي الناتج من تأهيل العمالة الفائضة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة للحصول على البيانات وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع أعداد مخرجات التعليم العالي خصوصاً في التخصصات الإنسانية تدل على تطور التعليم العالي من حيث الكم فقط، وأن تأهيل العمالة الوطني له عائدات اقتصادية كبيرة لا تقتصر على الجانب المادي فقط بل تحقق السلم الاجتماعي، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في الكليات والجامعات المتوقع إنشاؤها بحيث يتم التركيز على تخصصات نوعية تشكل إضافة نوعية للتعليم وعن تصحيح المفاهيم المغلوطة في المجتمع عن هذا النوع من التعليم.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Stevenson,2007)** هدفت الدراسة إلى فحص قضايا نظرية تتعلق بالتعليم والتدريب التقني في العقود الأربعة الماضية وهى المعرفة والمهارات والنشاط والمعنى كما تبناها " بياجيه" و "فايقوتسكى"، وتوصلت إلى أن الإصلاحات التي حدثت في الكليات التقنية ذات فعالية في إعداد الناس لحياتهم العملية وقد تمت متابعتها بصورة لائقة ولكن ذلك يتطلب مزيدًا من المعرفة المؤسسية عن الأداء والخبرات في مكان العمل والطاقات العقلية اللازمة لربط النظرية بالممارسة، وأوصت بضرورة أن تُركز الكليات التقنية على الأهداف من خلال المناهج وطرق التدريس.

2. دراسة **(Karoly,2010)**هدفت الدراسة إلى معرفة دور التربية والتعليم في إعداد الخريجين لسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصلت إلى أنه مع التطور الموجود حاليا يجب أن تكون مخرجات التعليم مناسبة لمتطلبات سوق العمل ويجب تطوير التعليم والقوى العاملة، وأوصت بضرورة دعم رأس المال البشري ومعالجة التحديات التي تواجه التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، ويجب تقوية نظم التعليم لكي تناسب سوق العمل.

3. **دراسة (D,Amico,2010)**هدفت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التعليمية التي يتطلبها سوق العمل الكمبودي لكي يساعد في عملية النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تسع وزارات

ووكالات حكومية توفر خدمة التعليم في كمبوديا مما أدى إلى عدم القدرة على التنسيق بينها، وأن الطلاب يميلون إلى الدراسات الأدبية وليس لديهم مهارات تناسب سوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة التناغم بين الدور الحكومي والقطاع الخاص لتحقيق النمو المناسب للاقتصاد، كذلك يجب تنويع التعليم وتوفير دورات متخصصة في مجال الأعمال التي يطلبها سوق العمل.

التعليق على الدراسات السابقة:

أ. نظراً لأهمية موضوع الدراسة، فإن الدراسات تركزت في الفترة ما بعد 2007،مما يعكس مواكبتها لكل جديد في البيئات المختلفة.

ب. لم تقتصر الدراسات السابقة على البيئة الفلسطينية فحسب، بل تنوعت في عرضها على البيئات العربية وأيضاً البيئات العالمية، مما يُضفي عليها نوعاً من التميز والتنوع في بيئات العمل المختلفة.

ج. تتشابه الدراسة الحالية في مجالاً أو أكثر مع الدراسات السابقة مما يعني قدرتها على إضافة تراكماً جديداً للخبرات في مجال الدراسة.

د. تتشابه الدراسة الحالية في استخدام الاستبانة كأداة بحث للحصول على البيانات الأولية.

يتم تطبيق الدراسة الحالية في بيئة استثنائية غير مستقرة تعاني فيها المنظمات الفلسطينية من واقع سياسي واقتصادي يتمثل في الحصار الجائر، والظروف الاقتصادية الصعبة مما يفرض قيوداً على قيادتها وتحدياً واضحاً نحو إدارتها استراتيجياً وفقاً لمتطلبات الواقع الخاص مما يكسبه خصوصية شاملة، وذلك بعكس الدراسات السابقة التي طبقت في دول ذات سيادة كاملة تتميز باستقرار البيئة المحيطة بها.

هـ. تنوعت أدوات جمع المعلومات ما بين الاستبانات والمقابلات الشخصية على عينة الدراسة.

و. اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث طبيعة العينة، والفترة الزمنية، حيث تم تطبيق الدراسة على إحدى الكليات التقنية في قطاع غزة التي تمنح خدمات مختلفة في مجال التعليم والبحث العلمي من خلال استخدام الانترنت والخدمات الالكترونية، فهو بذلك جاء مكملاً للنقص في الدراسات السابقة.

ز. يستفاد من الدراسات السابقة التي تم عرضها في بلورة مشكلة الدراسة، وأسئلتها، وإثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وفي تصميم أدوات جمع المعلومات والبيانات اللازمة، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة،

والبيئة الأنسب لإجراء الدراسة، وتحديد متغيرات الدراسة ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم التعليم التقني:

أشار (محمد، 2002م: 20) بأن التعليم التقني هو التعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطى من العمال التقنيين في الإدارة الوسطى في مؤسسات تعليمية بين سنتين وثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية، ودون مستوى الدراسة الجامعية ويتضمن منهج التعليم التقني تعليماً عاماً ودراسات نظرية وعملية وتقنية، والتدريب على المهارات ذات العلاقة في مجال تقني معين، ويضيف بأن التعليم التقني هو التعليم المتضمن إعداداً تربوياً وتوجيهاً سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطى في مؤسسات تعليمية بين سنتين وثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية.

أما الباحثان فيعرفان التعليم التقني بأنه: هو تعليم جامعي متوسط بعد الثانوية العامة يتم من خلاله دراسة علوم إضافية كالتكنولوجيا والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات المتسمة بالطابع العملي.

ثانياً: نشأة التعليم التقني في فلسطين

البداية الحقيقية لنشأة التعليم التقني في فلسطين تمت على شكل مشاريع بادرت إليها الجمعيات الخيرية، حيث استهدفت الفئات الفقيرة وأبناء الشهداء، وقد تم إنشاء تسع مدارس ومراكز صناعية إضافة إلى إنشاء جميع مراكز التدريب المهني التي تستهدف الطلبة الذين أنهوا المرحلة الإعدادية، مثل مدرسة دار الأيتام الإسلامية ومدرسة اليتيم العربي ومدرسة الأمل وغيرها، وقامت أيضا وكالة الغوث الدولية بالاهتمام بالتعليم والتدريب المهني والتقني فقامت بإنشاء مراكز للطلبة الذين انهوا الصف التاسع ومراكز أخرى للطلبة الذين انهوا الثانوية العامة.

وعند استلام السلطة الوطنية الفلسطينية وجدت بنية التعليم التقني والمهني مدمرة فأولته اهتماماً كبيراً لتلبية احتياجات المجتمع من كفاءات ومهارات قادرة على الإنتاج، فقامت وزارة التربية والتعليم العالي بإنشاء كليات المجتمع المهنية والتقنية لتلبية متطلبات الخطط التنموية الشاملة وإعداد كوادر فنية قادرة على تنفيذ مشاريعها. (راضي، 2006: 25-27)

ثالثاً: أهمية التعليم التقني:

يحتل التعليم التقني مكانة متميزة لما له من أهمية في الإشراف والصيانة للمشاريع التنموية المختلفة، كما أنه يعتبر عنصر الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى الاهتمام الكبير بهذا التعليم في الآونة الأخيرة من خلال زيادة عدد الكليات التقنية وزيادة عدد

التخصصات، حيث يلعب التعليم التقني دوراً مهماً في تيسير دور الحياة الاقتصادية من خلال مكافحته للبطالة ورفع مستوى المعيشة. (المولي، 2012م: 410-411)

ويرى الباحثان أن التعليم التقني أصبح من الركائز الأساسية لتقدم الشعوب وقد اعتمدت عليه العديد من الدول المتقدمة لما يقدمه من مخرجات ماهرة في العديد من المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها، إضافة إلى قدرة خريجيه على مواكبة التطورات المتسارعة في هذه الدول.

رابعاً: أهداف التعليم التقني (السردي، 2017م:ص 24-26)

1. تحقيق التطور الاقتصادي والثقافي للمجتمع.
2. المساهمة في تنمية أفراد المجتمع.
3. مساعدة الأفراد لإدراك التطورات التقنية للدول المتقدمة ومواكبة التغير العلمي والتكنولوجي.
4. تزويد الطلاب بالمعارف النظرية والعلمية بشكل كامل.
5. مساعدة الأفراد على ممارسة مهنهم من خلال إكسابهم المهارة المطلوبة.
6. مساعدة الأفراد على الاندماج بسوق العمل.
7. مساعدة الأفراد في اكتساب المعرفة المتخصصة في حقل من حقول المعرفة النظرية أو التطبيقية.
   تنمية المهارات الفكرية لدى الطلاب بما يمكنهم من استعمال أساليب التفكير السليمة في الحقل الذي يتخصصون فيه.
8. توفير مخرجات متخصصة لتلبية احتياجات سوق العمل.
9. توفير فرصة التعليم المستمر لمختلف فئات المجتمع.
10. تحقيق التعاون بين مؤسسات التعليم التقني والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.
11. المساهمة في الحد من البطالة.

خامساً: الصعوبات التي تواجه التعليم التقني: (الأيوبي، 2008م: 8-9)

يوجد العديد من المشكلات والمعوقات التي يعاني منها التعليم التقني في فلسطين من أهمها:

1. معوقات بيئية واجتماعية: أهمها النظرة السلبية في المجتمع للتعليم التقني وانخفاض أجور خريجي الكليات التقنية وصعوبة استيعاب السوق المحلي لهم.
2. ضعف وجود روابط تربط احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم التقني.
3. قلة القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لدى الدول المتقدمة.
4. غياب القدرة لدى مؤسسات التعليم التقني لفتح تخصصات جديدة تواكب التطور الحادث في

سوق العمل.

5. غياب القدرة لدى مؤسسات التعليم التقني لتوعية المجتمع بأهمية هذا النوع من التعليم، مما أدى إلى هيمنة التعليم الجامعي النظري على أذهان خريجي الثانوية العامة.
6. ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولية عن التعليم التقني كوزارة التربية والتعليم العالي ووزارة العمل والقطاع الخاص.
7. ارتفاع الاحتياجات المادية للتعليم التقني.

ويضيف (عامر، 2008م: 494-498) بأن التحديات التي تواجه الكليات التقنية هي:

التقدم العلمي والتقني اللامحدود: مع التقدم المتسارع في المعرفة الذي أدى إلى تغير الأعمال من الحرف اليدوية التي كانت سائدة في القديم إلى وظائف جديدة تحتاج إلى مهارات كبيرة لا يمتلكها إلا العدد القليل من الناس، فأصبحت الحاجة ملحه إلى إعداد متعلمين للمهن المستقبلية وتهيئة أصحاب المهن للتطور والتقدم في مجال مهنهم لذلك وجب على الكليات التقنية التركيز على دراسة سوق العمل لاستنباط تخصصات تواكب هذا التطور الهائل وتلاءم احتياجات سوق العمل.

1. **الاحتياجات المتنامية لسوق العمل:** من المهم إحداث توازن بين مدخلات العملية التعليمية بالكليات التقنية ومخرجاتها من حيث تلبية الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من خلال معرفة الأعداد المطلوبة لكل تخصص وتحديد نوعية المعارف والخبرات التقنية ومستوى المهارات الملائمة لشغل الوظائف المختلفة التي يحتاجها سوق العمل.
2. **الاقتصاد القائم على المعرفة:** يزداد الطلب على أيدي عاملة من أصحاب المهارات الطموحة الملمة بالتقنيات الحديثة والقدرات المعينة على صناعة المعلومات، لذلك أصبح على الكليات التقنية النهوض بالمستوى الفكري والتقني بحيث تصبح المعلومات منتجاً وطنياً.
3. **تطور آليات القبول والاستقطاب والاختيار:** يعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه الكليات التقنية مدى قدرتها على قبول الطلبة ومراعاة ميولهم وقدرتهم بما يتناسب وحجم المعلومات والمهارات التقنية المتجددة.

الثقافة المغايرة لرسالة التعليم التقني: لا تزال النظرة سلبية للتعليم التقني في معظم الدول العربية وأن الذين يلتحقون بالتعليم التقني من الذين تخلفوا عن الالتحاق بمسار التعليم العالم.

4. **محدودية الموارد مقارنة بالطموحات والأولويات:** الموازنة المخصصة للكليات التقنية لا تناسب الاحتياجات الفعلية لها.

5. **البطالة وتحويلها إلى عامل إيجابي:** ارتفاع مستوى البطالة أدى بالكليات التقنية إلى التنسيق بين طاقات وحاجات طلابها من جهة وحاجات سوق العمل من جهة أخرى.
6. **ضعف البنية التحتية وتطور البناء الفوقي:** يحتاج التعليم التقني إلى تكاليف كبيرة وأمول طائلة، لذلك ما زالت الحاجة ماسة إلى زيادة الموارد المرصودة له لدخول ميادين العلم والتكنولوجيا.

ويرى الباحثان من خلال خبرتهما في مجال التعليم العالي والتقني أن المعيقات الأساسية للتعليم التقني في فلسطين تتمثل في النظرة السلبية للتعليم التقني فتجد معظم الملتحقين في الكليات التقنية هم من ذوي المعدلات المنخفضة في الثانوية العاملة والذين لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم الأكاديمي، إضافة إلى انخفاض

أجور خريجيه في سوق العمل الحكومي والخاص، وزيادة عدد هذه الكليات مما أحدث منافسة كبيرة بينها للحصول على أكبر عدد من الطلبة بغض النظر عن ميولهم وكفاءتهم وقدراتهم وتحصيلهم العلمي.

سادساً: مفهوم سوق العمل:

أشار (إبراهيم، 2001م: 10) إلى أن سوق العمل هو الآلية (أي تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل) تحدد من خلال مستويات الأجور والتوظيف.

ويرى كل من (ايرنبرج وسمث، 1994م: 41) بأن سوق العمل هو الآلية التي يتم من خلالها التنسيق بين العمال والوظائف وذلك من خلال التنسيق بين جميع المشترين والبائعين لعنصر العمل، من خلال ما سبق يتضح أن سوق العمل هو تفاعل بين المشترين والبائعين لخدمة العمل.

أما الباحثان فيعرفان سوق العمل بأنه: هو نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية والذي من خلاله يتم التوفيق بين الباحثين عن العمل والمشترين لخدمة العمل.

سابعاً: واقع سوق العمل في فلسطين:

يظهر على سوق العمل الفلسطيني ضعف كبير في امتصاص القوى العاملة مما تسبب بوجود فائض كبير منها، ونتيجة للحصار والاغلاقات لم يتمكن هذا الفائض من العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1984م أو في الخارج مما زاد من أعباء سوق العمل الفلسطيني (عكة، 2010: 210).

ويرى الباحثان أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من صعوبات كبيرة وخاصة في قطاع غزة بسبب الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي الذي أثر سلباً عليه فالعديد من الصناعات توقفت نتيجة تدمير المصانع والعديد من الحرف توقفت بسبب عدم القدرة على استيراد المواد الأولية من الخارج، إضافة إلى توقف العديد من المشاريع الزراعية بسبب عدم قدرتها على تصدير منتجاتها بسبب الحصار والإغلاقات.

ثامناً: أهم معالم سوق العمل الفلسطيني:

يضم هذا القسم أهم مؤشرات سوق العمل الفلسطيني كنسبة المشاركة في القوى العاملة، والبطالة.

1. المشاركة في القوى العاملة:

بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة، بحسب نتائج مسح القوى العاملة للعام 2016م حوالي 1341000 شخص منهم 844600 شخصاً في الضفة الغربية أي ما نسبته 45.6% و 496400 شخص في قطاع غزة أي ما نسبته 46.1%، وان نسبة 35.6% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجر (1450شيكل) في فلسطين بنسبة 17.4% في الضفة الغربية بمعدل أجر شهري قدره 1068 شيكل و 69.2% في قطاع غزة بمعدل دخل شهري قدره 748 شيكل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)

2. **البطالة:**

بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام 2016م حوالي 360500 في فلسطين منهم 206800 في قطاع غزة بنسبة 41.7% و 153700 في الضفة الغربية بنسبة 18.2% أي بنسبة كلية قدرها 26.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

ويرى الباحثان أن انخفاض الأجور في القطاع الخاص أثر سلباً على التحاق الطلبة في التعليم التقني لأن معظم خريجي التعليم التقني يعملون في القطاع الخاص فأدى ذلك لاتجاه الطلبة للتعليم الأكاديمي لمحاولة الحصول على وظائف في القطاع العام الحكومي، إضافة إلى أن البطالة أصبحت ظاهرة مستشرية في المجتمع الفلسطيني وخاصة قطاع غزة بسبب الدمار الكبير الذي أحدثته آلة الحرب الإسرائيلي في ثلاث حروب متتالية شنتها على قطاع غزة مما أدى لتدمير البنية التحتية والصناعية فزاد عدد العاطلين عن العمل وفقد العديد من العاملين وظائفهم، إضافة لتوقف العديد من المشاريع التي من المفترض أن تبدأ بسبب الحصار الاقتصادي والإغلاق.

تاسعاً: كلية فلسطين التقنية دير البلح (مجتمع البحث)

1. نشأة الكلية:

نشأت الكلية عام 1992م، بإمكانيات متواضعة في تجهيزاتها وتخصصاتها إلا أن الحاجة إلى التعليم التقني والتدريب الفني ازدادت لأجل مواكبة هذا التطور الهائل في نظام الحياة والمجتمع الذي صاحبه نقص حاد في المهندسين والفنيين المتخصصين المؤهلين تقنياً.

وبدت الحاجة إلى إيجاد كوادر ماهرة وقادرة على القيام بمهام المهندس المتخصص والفني في مختلف

التخصصات ، واستجابة لتلك العوامل برزت كلية فلسطين التقنية كمؤسسة تقنية تعليمية متخصصة رائدة تعمل عل دمج استخدام الحاسوب والتقنيات المتطورة في الحياة، وصقل العقلية العلمية المبدعة والمبتكرة لمواكبة التطورات العلمية المتسارعة. (دليل كلية فلسطين التقنية– دير البلح، 2016م: 2–3).

2. تخصصات الكلية:

تضم الكلية 8 تخصصات بكالوريوس وهي: هندسة نظم الحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،والمحاسبة والتمويل، وإدارة الإعمال الإلكترونية، والإعلام الإذاعي والتلفزيوني، والإدارة الفندقية السياحية، وعلوم التغذية والصحة العامة، والتربية التكنولوجية، و16 تخصص دبلوم وهي: التركيبات الكهربائية، والتحكم الصناعي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والصيانة الإلكترونية، والتبريد والتكيف، والبرمجيات وقواعد البيانات، والوسائط المتعددة والرسوم المتحركة، وتصميم وتطوير مواقع الانترنت، والإدارة وأتمتة المكاتب، والإعلان والتسويق، والمحاسبة والتمويل، والإعلام الرقمي، وفنون التلفزيون، وتصميم الأزياء وصناعة الملابس، وإدارة الإيواء، وإدارة الطعام والشراب، ولا زالت تسعى الكلية لفتح العديد من التخصصات التقنية المتميزة لتساهم في إعداد مخرجات وطنية مؤهلة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والبحث لتطوير التعليم التقني والأكاديمي في مختلف التخصصات لخدمة المجتمع وبنائه من أجل الرفعة والتطور. (دليل كلية فلسطين التقنية– دير البلح، 2016م: 2–3)، (الموقع الالكتروني لكلية فلسطين التقنية)

3. تطور الكلية:

قامت الكلية خلال الأعوام 2013–2017م بالعديد من الانجازات من خلال تطوير الكادر البشري والمختبرات والمناهج الدراسية لعدة أقسام في الكلية ومنها تطوير قسم الملتيميديا بإنشاء مختبر خاص به يحتوي على احدث أجهزة الكمبيوتر ذات القدرة العالية على تصميم الرسوم المتحركة إضافة إلى شبكة انترنت خاصة به وتطوير مناهجه بما يواكب التطور العالمي في علوم الحاسوب والتصميم والرسوم المتحركة إضافة إلى عقد دورات في الملتيميديا لأعضاء قسم الحاسوب، كذلك تم تطوير قسم الفندقة عن طريق تدريب الكادر الأكاديمي وتطوير المطبخ وإنشاء مطعم خاص بالقسم وغرفة ضيافة تضاهي الفنادق العالمية، كذلك تم تطوير الأقسام الهندسية بالكلية ومنها قسم التبريد والتكيف وعقد دورات للهيئة التدريسية بالقسم، إضافة لتطوير قسم فنون التلفزيون عن طريق تطوير قسم الإعلام الرقمي وإنشاء مختبر خاص به وعقد دورات لأعضاء القسم وتطوير منهاج خاص به. (مقابلة مع الأستاذ أحمد الأغا بتاريخ 2017/11/2م).

4. خريجو الكلية:

الكلية منذ تأسيسها عام 1992 كانت وما زالت تخرج مجموعة من الطلبة التقنيين ذوي الكفاءة العالية لتلبية احتياجات سوق العمل، حيث خرجت منذ 2007 وحتى 2017 أعداداً من الطلبة يقدر عددهم 2500 خريج، العديد منهم يعمل في تخصصه سواء كان عمله في شركة أو مؤسسة حكومية أو عمل خاص او قام بفتح مشروع خاص به، وللكلية دور كبير في توظيف عدد من خريجيها من خلال التواصل مع بعض المؤسسات من أجل توفير فرصة عمل، وعلى سبيل المثال لا الحصر قامت الكلية بالتواصل مع شركة الكهرباء من أجل توفير فرص عمل لبعض الخريجين المتفوقين وقد وجدت الكلية استجابة من الشركة وتم توظف عدد منهم، إضافة إلى تواصل الكلية مع مؤسسة Unitone group لاستقطاب بعض الخريجين من الهندسة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعمل ضمن فريقهم وتمت الاستجابة أيضاً، إضافة إلى العديد من المؤسسات الأخرى.

كذلك ساهمت الكلية بتوفير مجموعة من الدورات التدريبية المساندة لخريجيها لمواكبة التطور العلمي وتلبية احتياجات سوق العمل، وخاصة في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الأمثلة على ذلك دورة CCNA وغيرها من الدورات المتخصصة. (مقابلة مع الأستاذ رامي الزقزوق بتاريخ 2018/2/13م)

الجزء الثالث: منهجية الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من اجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح بحث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الباحثان مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.
2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحثان إلى جمع البيانات الأولية

من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، التي صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة:

يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تم دراستها، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من: جميع موظفي كلية فلسطين التقنية (الأكاديميين والإداريين) والبالغ عددهم 189 موظف لاعتقاد الباحثين بأن الكلية يتوفر فيها جميع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة.

عيّنة الدراسة

تم اختيار عيّنة نسبتها 31.7% لتمثل مجتمع الدراسة بأسلوب العينة الطبقية العشوائية، حيث تم توزيع (60) استبانة على عيّنة الدراسة، وقد تم استرداد (56) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي, أي ما يعادل نسبة (93.3%).

جدول (1)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب السمات الشخصية

البيانات الشخصية		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	36	%64.3
	أنثى	20	%35.7
المؤهل العلمي	دكتوراه	14	%25
	ماجستير	6	%10.7
	بكالوريوس	22	%39.3
	دبلوم	12	%21.4
	ثانوية عامة	2	%3.6
سنوات الخدمة	أقل من5	10	%17.9
	5أقل من 10	16	%28.6
	10 أقل من 15	16	%28.6
	15 أقل من20	6	%10.7
	20 فأعلى	8	%14.3
مجال العمل	أكاديمي	22	%39.3
	إداري	28	% 50
	أكاديمي بعمل إداري	6	%10.7

من خلال الجدول السابق يتضح التالي:

1. تتكون عينة الدراسة من 64.3% من الذكور و 35.7% من الاناث.

أظهرت عينة الدراسة بأن حملة البكالوريوس يشكلون 39.3% والدبلوم 21.4% والماجستير 10.7 % والدكتوراه 25%.

2. يظهر من الجدول أن 17.9% سنوات الخدمة لهم اقل من 5 سنوات و 28.6% ما بين 5 إلى اقل من 10 سنوات و 28.6 ما بين 10 وأقل من 15 سنة و 10.7% ما بين 15 وأقل من 20 سنة و 14.3% من هم أكثر من 20 سنة.
3. يبين الجدول أن الموظفين الأكاديميين يمثلون 39.3% من عينة الدراسة بينما الإداريين يمثلون 50% والأكاديميين الإداريين يمثلون 10.7%.

صدق وثبات الأداة:

لقد قام الباحثان بالتأكد من صدق الأداة عن طريق:

1. **صدق المحكمين:** تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين لإبداء رأيهم في الأداة, وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.
2. **صدق الاتساق الداخلي:** تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة عن طريق إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة من الفقرات مع المجال الذي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية, وذلك للتعرف على طبيعة معامل الارتباط الناتج والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2)

معاملات ارتباط فقرات الاستبانة ككل

المجال	الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالمجال	الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالمجال
سياسات الكلية	1	0.558**	2	0.425*
	3	0.569**	4	0.781**
	5	0.641**	6	0.698**
	7	0.744**	8	0.584**
جودة مخرجات الكلية	1	0.533**	2	0.718**
	3	0.661**	4	0.691**
	5	0.739**	6	0.578**
	7	0.543**	8	0.277*
سياسات وزارة التربية والتعليم العالي	1	0.755**	2	0.778**
	3	0.809**	4	0.528**
	5	0.645**	6	0.713**
	7	0.807**	8	0.710**

*معامل الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

** معامل الارتباط له دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً, وهذا يدل على قوة الاتساق الداخلي للاستبانة.

3. الصدق البنائي: تم حساب الصدق البنائي للاستبانة عن طريق إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين المجال والاستبانة ككل, وذلك للتعرف على طبيعة معامل الارتباط الناتج والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3)

معامل ارتباط المجال بالاستبانة ككل

المجال	معامل الارتباط المجال بالاستبانة ككل
سياسات الكلية	0.652**
جودة مخرجات الكلية	0.752**
سياسات وزارة التربية والتعليم العالي	0.751**

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً، وهذا يدل على قوة الصدق البنائي للاستبانة.

ثبات الاستبانة :

تم التأكد من ثبات الأداة عن باستخدام طريقة التجزئة النصفية (Split – Half Coefficient), وطريقة طريقة ألفا كرونباخAlpha Cronbach's, والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول (4)

ثبات أداة جمع البيانات (الاستبانة)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	التجزئة النصفية	ألفا كرونباخ
الأول	سياسات الكلية	8	0.789	0.749
الثاني	جودة مخرجات الكلية	8	0.838	0.789
الثالث	دور سياسات وزارة التربية والتعليم العالي	8	0.826	0.842

ويتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحثين من استخدام الاستبانة في جمع البيانات.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ينص السؤال الأول: ما مدى توافر سياسات الكلية الداعمة للتعليم التقني لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وكانت الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t

المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.005(أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمةt الجدولية والتي تساوي−2.005(أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي النسبي أقل من60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها 0.05, والمتوسط الحسابي النسبي يساوي60%.

جدول(5)

تحليل الفقرات المتعلقة بسياسات الكلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد تنسيق واضح بين الكلية وسوق العمل الفلسطيني	2.821	0.765	%56.42	−0.768	0.446
2	يتم إشراك سوق العمل في إعداد البرامج والتخصصات في الكلية	2.660	0.900	%53.20	−1.99	0.052
3	تساهم سياسات الكلية في تطوير سوق العمل	3.214	0.802	%64.28	2.930	0.005
4	ترتبط البرامج والتخصصات في الكلية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.	3.089	0.815	%61.78	2.013	0.049
5	توفر الكلية أيدي عاملة ماهرة لمختلف مجالات سوق العمل	3.750	0.667	%75.00	8.409	0.000
6	توفر الكلية كماً كافياً من الأيدي العاملة لسوق العمل.	3.625	0.843	%72.50	5.545	0.000
7	توفر الكلية تخصصات كافية لكافة مجالات سوق العمل	3.571	0.709	%71.42	6.024	0.000
8	توفر الكلية فرص عمل حرة للخريجين	3.535	0.631	%70.70	6.349	0.000
	الاستجابة الكلية	3.283	0.496	%65.66	4.270	0.000

قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية "55" تساوي 2.005.

قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "55" تساوي 2.67.

ويتضح من الجدول السابق:

أ- في الفقرة (5) بلغ الوزن النسبي (75%)، وقيمة t المحسوبة(8.409) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن التعليم التقني يوفر أيدي عاملة ماهرة لمختلف مجالات سوق العمل بدرجة جيدة.

ب- في الفقرة (6) بلغ الوزن النسبي (72.5%)، وقيمة t المحسوبة(5.545)وهي أكبر من قيمةt الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن التعليم التقني يوفر كم كافي من الأيدي العاملة لسوق العمل بدرجة جيدة.

ج- في الفقرة (1) بلغ الوزن النسبي (56.4%)، وقيمة t المحسوبة(0.768)وهي أقل من قيمة t

في الفقرة (1) بلغ الوزن النسبي (56.4%)، وقيمة t المحسوبة(0.768)وهي أقل من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.446) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على انه لا يوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل.

د- في الفقرة (2) بلغ الوزن النسبي (53.20 %)، وقيمة t المحسوبة(1.99)وهي أقل من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.052) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أنه لا يتم إشراك سوق العمل في إعداد البرامج والتخصصات في مؤسسات التعليم التقني.

وبشكل عام: يمكن القول ان الوزن النسبي للمجال الأول "سياسات الكلية" يساوي (65.66%)، وأن القيمة الاحتمالية sig تساوي (0.000)، وهذا يعني أن هناك موافقة من أفراد العينة، ويعزى ذلك إلى أن الكلية تحرص بشكل مستمر على استحداث برامج أكاديمية تعتمد فيها على دعم التكنولوجيا والعلوم في التطبيق العملي فيها لكي تؤهل الخريجين بما يتلاءم مع متطلبات الوظائف الجديدة وتستطيع أن تؤهل الخريج لامتلاك مشروعه الخاص وفقاً لمعايير الريادة. اتفقت الدراسة مع دراسة (سكر، 2012) ودراسة (عمارة، 2012) واختلفت مع دراسة (المولى، 2012) كذلك يجب على الكلية عقد شراكات بينها وبين مؤسسات التعليم التقني الأخرى للتعاون في تطوير هذا التعليم، إضافة إلى الحرص على إشراك سوق العمل في وضع السياسات الخاصة بفتح التخصصات الجديدة وتطوير التخصصات الموجودة لديها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني: ما مدى توافر جودة مخرجات الكلية لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

جدول (6)

تحليل الفقرات المتعلقة بجودة مخرجات الكلية لملائمة احتياجات سوق العمل

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد معايير واضحة لتقيم جودة البرامج الأكاديمية في الكلية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.	2.803	0.585	56.06%	-1.233	0.223
2	يتم فتح برامج وتخصصات نوعية تلبي حاجة سوق العمل.	3.125	0.634	62.50%	2.891	0.005
3	تتوفر مرونة لبرامج الكلية لتقابل تغيرات سوق العمل.	3.089	0.769	61.78%	2.036	0.047
4	يتم تحسين جودة البرامج الأكاديمية في الكلية بمساعدة ارباب العمل	3.000	0.660	60.00%	0.000	1.000
5	تشجع الكلية الطلبة لدخول تخصصات نوعية جديدة لمواكبة التطور التكنولوجي للسوق.	3.482	0.852	69.64%	5.285	0.000

6	تخرج الكلية خريجين ذو كفاءة عالية وتناسب سوق العمل.	3.464	0.712	69.28%	6.136	0.000
7	تتوفر برامج تدريبية ما بعد التخرج في الكلية.	2.803	0.615	56.06%	−0.929	0.357
8	تساهم مخرجات الكلية في تحسين جودة الإنتاج الفلسطيني	2.964	0.570	59.28%	1.105	0.274
	الاستجابة الكلية	3.091	0.408	61.82%	3.876	0.000

قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "55" تساوي 2.005

قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "55" تساوي 2.67

ويتضح من الجدول السابق:

أ- في الفقرة (5) بلغ الوزن النسبي (69.64%)، وقيمة t المحسوبة (5.285) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الكلية تشجع الطلبة لدخول تخصصات نوعية جديدة لمواكبة التطور التكنولوجي للسوق بدرجة متوسطة.

ب-في الفقرة (6) بلغ الوزن النسبي (69.28%)، وقيمة t المحسوبة (6.136)وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الكلية تخرج خريجين ذوي كفاءة عالية وتناسب سوق العمل بدرجة متوسطة.

ج- في الفقرة (7) بلغ الوزن النسبي (56.06%)، وقيمة t المحسوبة (0.929) وهي أقل من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.357) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على انه لا تتوفر برامج تدريبية ما بعد التخرج لخريجي الكلية.

د- في الفقرة (1) بلغ الوزن النسبي (56.06 %)، وقيمة t المحسوبة (1.233) وهي أقل من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.223) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أنه لا يوجد معايير واضحة لتقييم جودة البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

وبشكل عام: يمكن القول بأن الوزن النسبي للمجال الثاني "جودة مخرجات الكلية" يساوي (61.82%)، وهذا يعني ان هناك موافقة من أفراد العينة، ويعزو الباحثان النتيجة إلى أن الكلية تهتم بكفاءة طلبتها من خلال تطوير تخصصاتها، حيث قامت في السنوات الخمس الماضية بتوفير العديد من المشاريع التطويرية لتخصصاتها من خلال تطوير الكادر الأكاديمي والمختبرات والمناهج، وتشجيع الطلبة لدخول تخصصات نوعية تلبي حاجات السوق، حرصها المستمر في استحداث برامج أكاديمية تواكب متغيرات السوق، اتفقت النتيجة مع دراسة (أبو شمالة، 2017)و(John, 2007)، واختلفت مع دراسة

(الريمي، 2011)،.

لذلك يجب توفير برامج تدريبية للطلبة بعد التخرج من خلال مدربين أكفاء لهم دراية كاملة باحتياجات سوق العمل، كذلك يجب أن تتوفر مرونة كاملة لبرامج الكلية لتقابل التغيرات الحاصلة في سوق العمل، إضافة لوضع معايير واضحة لتقيم التخصصات الموجودة في الكلية ومدى جودتها ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل من خلال إشراك الخبراء في السوق بتقييم هذه التخصصات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث: ما مدى توافر سياسات وزارة التربية والتعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

جدول (7)

تحليل الفقرات المتعلقة بسياسات وزارة التربية والتعليم العالي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
.1	يتم مراجعة وتطوير سياسات واستراتيجيات الوزارة بما يراعي أولويات التعليم التقني لتلبية احتياجات السوق.	3.053	0.698	61.06%	2.74	0.043
.2	توفر الوزارة مناهج تعليمية في المدارس تبرز أهمية التعليم التقني.	2.982	0.904	59.64%	1.011	0.317
.3	توفر الوزارة دعم مالي كاف للكلية	2.892	0.730	57.84%	0.337	0.738
.4	توفر الوزارة تشابكا ملائما مع مؤسسات التعليم التقني لتزويد السوق بما يحتاجه	2.785	0.529	55.70%	−1.050	0.298
.5	تسعى الوزارة لتطوير التعليم التقني بالتشابك مع القطاع الخاص	2.964	0.830	59.28%	0.940	0.351
.6	تساهم الوزارة في توفير المختبرات والورش لإنتاج مخرجات ماهرة	2.946	1.068	58.92%	0.605	0.548
.7	تساهم الوزارة في خلق فرص عمل جديدة محليا وإقليميا لخريجي التعليم التقني	2.841	1.010	56.82%	−0.286	0.776
.8	الاستجابة الكلية	2.955	0.599	59.10%	1.190	0.239

قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "55" تساوي 2.005

قيمةt الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "55" تساوي 2.67

ويتضح من الجدول (7):

أ. في الفقرة (7) بلغ الوزن النسبي (63.92%)، وقيمة t المحسوبة (2.996) وهي أكبر من قيمة tالجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.004) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن الوزارة تساهم في تطوير الكادر الأكاديمي والفني في مؤسسات التعليم التقني بدرجة متوسطة.

ب. في الفقرة (1) بلغ الوزن النسبي (61.6%)، وقيمة t المحسوبة(2.74)وهي أكبر من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.043) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أنه يتم مراجعة وتطوير سياسات واستراتيجيات وطنية تراعي أولويات التعليم التقني بما يلبي احتياجات السوق بدرجة متوسطة.

ج. في الفقرة (7) بلغ الوزن النسبي (55.70%)، وقيمة t المحسوبة(1.050) وهي أقل من قيمة t الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.298) وهي أكبر من (0.05)، على أن الوزارة لا توفر تشابكا ملائما مع مؤسسات التعليم التقني والقطاع الخاص لتزويد السوق بما يحتاجه.

د. في الفقرة (1) بلغ الوزن النسبي (56.82 %)، وقيمة t المحسوبة (0.286) وهي أقل من قيمةt الجدولية (2.67)، والقيمة الاحتمالية تساوي (0.776) وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أن الوزارة لا تسهم في خلق فرص عمل جديدة محليا وإقليميا لخريجي التعليم التقني.

وبشكل عام: يمكن القول بأن الوزن النسبي للمجال الثالث "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي" يساوي (59.10%)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من أفراد العينة، ويعزو الباحثان النتيجة إلى أن الوزارة لا توفر الموارد المالية الكافية لدعم التعليم التقني في الكلية وخاصة بعد الانقسام السياسي والحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة، إضافة إلى أنها لا توفر مناهج دراسية في مدارسها تبين أهمية التعليم التقني ولا تشجع الطلاب للالتحاق به، واتفقت النتيجة مع دراسة (Lynna 2010,)، واختلفت مع دراسة (Hrinc,2010).

يجب أن يكون للوزارة مساهمة كبيرة في إنشاء ترابط بين مؤسسات التعليم التقني لكي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات بعضها البعض من خلال تبادل الأكاديميين والخبراء فيما بينها، كذلك تستفيد هذه المؤسسات من المرافق والمختبرات الخاصة بكل مؤسسة مما يعود بالنفع على كل المؤسسات الفاعلة بهذا المجال، إضافة لبث الوعي لدى الجمهور بأهمية هذا النوع من التعليم من خلال عقد ورش عمل ومؤتمرات وعمل مجلة خاصة بالتعليم التقني لتبين أهميته وقدرته على النهوض بالمجتمع.

النتائج:

<u>فيما يتعلق بسياسات الكلية:</u>

1. أظهرت نتائج الدراسة أن سياسات الكلية الداعمة للتعليم التقني التي تلبي احتياجات سوق العمل تتوفر بنسبة(65.66%) – بدرجة متوسطة، حيث توفر الكلية سنوياً خريجين مهرة كماً ونوعاً تتناسب خصائصهم مع مختلف مجالات سوق العمل، وتوفر تخصصات تتلاءم والاحتياجات المتجددة في

سوق العمل، كما توفر فرص عمل حرة للخريجين.

2. أبرزت الدراسة بعض نقاط الضعف التي يجب معالجتها وهي: تطبق الكلية التنسيق مع سوق العمل الفلسطيني من حيث إشراك سوق العمل في إعداد البرامج والتخصصات في الكلية، وتطوير سوق العمل، وارتباط البرامج والتخصصات بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

فيما يتعلق بجودة مخرجات الكلية:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن جودة مخرجات الكلية التي تلبي احتياجات سوق العمل تتوفر بنسبة (61.82%) – بدرجة متوسطة.
2. أبرزت الدراسة بعض نقاط الضعف التي يجب معالجتها وهي: تعتمد الكلية معايير واضحة لتقييم جودة البرامج الأكاديمية، وتحرص على فتح برامج وتخصصات نوعية تلبي حاجة سوق العمل تتميز
3. بالمرونة ، وتشرك أرباب العمل في تحسين جودة البرامج الأكاديمية، وتشجع الطلبة للالتحاق ببرامج وتخصصات الكلية المستحدثة، وتحرص على تخريج خريجين ذوي كفاءة عالية وتوفر برامج تدريبية للخريجين ما بعد التخرج.

فيما يتعلق بسياسات وزارة التربية والتعليم العالي:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن سياسات وزارة التربية والتعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل تتوفر بنسبة(59.10%)– بدرجة ضعيفة.
2. أبرزت الدراسة بعض نقاط الضعف التي يجب معالجتها وهي: توفر الوزارة تشابكا مع مؤسسات التعليم التقني والقطاع الخاص لتزويد السوق بما يحتاجه، وتساهم في توفير المختبرات والورش لإنتاج مخرجات ماهرة، وتساهم في تطوير الكادر الأكاديمي والفني، وتحرص على خلق فرص عمل جديدة محلياً وإقليمياً لخريجي التعليم التقني.

التوصيات:

فيما يتعلق بسياسات الكلية:

ضرورة زيادة الجهود المبذولة من قبل الكلية لتعزيز التشبيك والشراكات مع مؤسسات التعليم التقني والجامعي والقطاع الخاص بحيث تشرك جميع جهات الاختصاص في استحداث وتطوير البرامج والتخصصات في الكلية، وتشارك في تطوير سوق العمل، وارتباط البرامج والتخصصات بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل بما يضمن توفير خريجين مهرة يساهمون في تطوير سوق العمل وتحسين مستوى الإنتاج الفلسطيني.

فيما يتعلق بجودة مخرجات الكلية:

العمل على اعتماد وتطبيق معايير واضحة لتقييم جودة البرامج الأكاديمية، وفتح برامج وتخصصات نوعية تلبي حاجة سوق العمل تتميز بالمرونة والحداثة، وتشجيع الطلبة للالتحاق ببرامج وتخصصات الكلية، وتكثيف الجهود لتوفير خريجين ذوي كفاءة عالية وتوفير برامج تدريبية للخريجين ما بعد التخرج.

فيما يتعلق بسياسات وزارة التربية والتعليم العالي:

التزام الوزارة ببناء شراكات وتشابكات مع مؤسسات التعليم التقني والقطاع الخاص للتعرف على احتياجات سوق العمل المتجددة مع الالتزام بتوفير المختبرات والورش لتلبية الأهداف التعليمية وإكساب الطلبة المهارات اللازمة مع ضرورة الالتزام بتوفير التدريب اللازم لتطوير الكادر الأكاديمي والفني، وزيادة جهودها لخلق فرص عمل جديدة محلياً وإقليمياً لخريجي التعليم التقني.

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، نعمة الله (2007):"نظرية اقتصاد العمل"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
2. الاتحاد العربي للتعليم التقني- الأمانة العامة(1979):"النظام الأساسي"، العراق.

أبو شمالة، فرج إبراهيم، وابو شمالة، إبراهيم فرج (2017): "مدى توافر جودة الخدمات التعليمية والطلابية في كلية فلسطين التقنية بدير البلح من وجهة نظر الطلبة"، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستدامة والبيئة الابداعية في قطاع التعليم التقني، المنعقد في كلية فلسطين التقنية- دير البلح خلال الفترة 6-2017/12/7م.

3. أحمد، نعيمة محمد (2013):"مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل دراسة تطبيقية تحليلية"، ورقة عمل مقدمة للمشاركة بالمؤتمر الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، المنعقد 28 ابريل، عمان.
4. ايرنبرج، ورنالد وسميث، روبرت (1994): اقتصاديات العمل، ترجمة فريد طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض.
5. الأيوبي، منصور محمد (2008):"المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين-واقع وتحديات وطموح، المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية خلال الفترة 12-2008/10/13م.
6. حمزة، شيماء .(2012). تقويم طرائق تدريس المواد الاجتماعية في ضوء معايير الجودة من وجهة نظر التدريسيين والطلبة. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1 ، الاصدار 12، ص ص 213-233.

7. راضي، ميرفت محمد (2007):"معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة وسبل التغلب عليها"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين.
8. الريمي، حميد (2012):"كلية المجتمع ودورها المحوري في تأهيل مخرجات التعليم"، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء الإقليمي حول التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، مسقط، سلطنة عمان.
9. السردي، محمد عبد الله (2017):"تقويم العملية التعليمية في الكليات التقنية وفق معايير الاعتماد والجودة والنوعية بفلسطين"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.
10. ظاهر، رحيم وآخرون. (2007). تباين اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية حول إمكانية تطبيق الجودة الشاملة. دراسة ميدانية في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 3.
11. عامر، ناصر محمد (2008):"آليات النهوض برسالة الكليات التقنية العربية في ضوء بعض الخبرات الرائدة"، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع/ تحديات/ طموح)، المنعقد في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بتاريخ 12–2008/10/13م.
12. عكة، محمد (2010):"مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية"، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، فلسطين.
13. عمارة، سامي (2012):"تصور المقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة"، بحث مقدم لمجلة مستقبل التربية العربية، العدد (80) الجزء (19)، مصر.
14. عمارة، سامي (2012):"تصور مقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة"، بحث مقدم لمجلة مستقبل التربية العربية، العدد80،الجزء 19، مصر.
15. دليل كلية فلسطين التقنية–دير البلح (2016).
16. محمد، أحمد علي (2002):"مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن إطار لمدخل تربوي جديد"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. محمد، أحمد علي الحاج (2002):"مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن"، ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع.

18. محمود، ضياء عبيد (2012):"التعليم التقني المنتج النتائج والانعكاسات"، بحث مقدم لمجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد9.

19. مقابلة مع الأستاذ أحمد الأغا، رئيس قسم المشاريع بكلية فلسطين التقنية– دير البلح، بتاريخ 2017/11/2م.

20. مقابلة مع الأستاذ رامي الزقزوق، رئيس وحدة الخريجين بكلية فلسطين التقنية– دير البلح، بتاريخ 2018/2/13م.

21. الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة 2016"، بتاريخ 2018/2/13م الساعة 12 مساءً http://www.pcbs.gov.ps.

22. المولى، عبد الستار رائف (2012):"دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق (دراسة مقارنة 2003–2011م)"، بحث مقدم لمجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9،.

23. الموقع الالكتروني لكلية فلسطين التقنية، الأقسام الأكاديمية، 2018/2/13 الساعة 10 صباحا https://www.ptcdb.edu.ps

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1. D'Amico, S. (2010), Higher education and skills for labor market in Cambodia.
2. karoly, L. A.(2010). the role of education in preparing graduates for the labor market in the GCC Countries.
3. Stevenson, J,(2007). Technical and further education reforms: Theoretical issues. The Australian Educational, 34(3), 15-34.